E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1998/7/Add.4
12 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السادسة
٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/ مايو ١٩٩٨

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

الموارد الأرضية في الدول الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	قضايا الموارد الأرضية	١ - ٣	٢
ثانيا -	الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه القضايا	٤ - ٢٢	٤
	ألف- نظم الإعلام، وتكامل تخطيط وإدارة الأرض	٥ - ١٠	٤
	باء- نظم الزراعة وإدارة التربة	١١ - ١٣	٧
	جيم- الحراجة	١٤ - ١٥	٨
	دال - الموارد المائية	١٦	٩
	هاء- حماية المناطق الطبيعية وإدارة المناطق الساحلية	١٧ - ١٨	١٠
	واو - التشارك في البحوث والتنمية	١٩	١٠
	زاي- الكوارث الطبيعية	٢٠ - ٢١	١١
	حاء- تخطيط العمران وتنميته	٢٢	١١
ثالثا -	استنتاجات وتوصيات للعمل مستقبلا	٢٣ - ٣٠	١١
	ألف- على المستوى القطري	٢٣ - ٢٦	١١
	باء- على المستوى الإقليمي	٢٧ - ٢٩	١٢
	جيم- على المستوى الدولي	٣٠	١٤

* أعدت هذا التقرير منظمة الأغذية والزراعة وفق ترتيبات وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو حصيلة مشاورات ومعلومات متبادلة بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المعنية ومجموعة أخرى من المؤسسات والأفراد.

130398 120398 98-04962

9804962

أولا - قضايا الموارد الأرضية

١ - ظلت المستوطنات البشرية والزراعة والتجارة والصناعة وتنمية السياحة عبر التاريخ كبرى الفئات التي تتنافس على استخدام الموارد الأرضية المحدودة في كثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ومع ازدياد حاجات البشر وعددهم، استمر ازدياد الضغط على الأرض وغيرها من المـــوارد الطبيعية. ويلخص الإطار ١ أهم قضايا الموارد الأرضية والموارد الأخرى ذات الصلة التي أمكن تحديدها في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

الإطار ١: قضايا الموارد الأرضية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ (البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٦)

الأرض: زاد ارتفاع معدلات نمو السكان (لغاية ٤,٢ في المائة في جزر مارشال) الضغط على الأرض، وأدى إلى تكثيف استغلال الأرض. وقد ازدادت صعوبة حصول كل فرد من السكان على الهكتار الواحد من الأراضي الزراعية في معظم هذه البلدان. وتفاوتت كثيرا نسبة الأرض الزراعية إلى عدد السكان الزراعيين، فقد بلغت ٧,٦٣ هكتار في ساموا، بينما هبطت إلى ٠,٣٦ هكتار فقط في جزر سليمان عام ١٩٩٤. وتعرقل المنازعات والصعوبات في مجال حيازة الأرض العرفية (أي عدم الحصول عليها وعدم وجود صكوك الملكية أو الضمانات) فرصة الحصول على الأرض لتحسين إدارتها. والفرص قليلة أمام الجزر التي بها مساحات من الأراضي المنحدرة في الحصول على التكنولوجيا المناسبة للتوسع في استغلال الأرض، كما هو الحال مثلا في الزراعة المستدامة على المنحدرات السحيقة. فأصحاب الحيازات يتصارعون على زراعتها وعلى هياكلها الأساسية (خصوصا على بناء الطرق) وعلى استخدامها في الأغراض السكنية، خصوصا في المناطق الساحلية.

موارد الأحراش: نسبة قطع الغابات أو فقدان الغلاف الشجري مرتفعة نسبيا. فالأساليب الحالية في استغلال قطع الأشجار كثيرا ما تكون غير سليمة ومدمرة دون داع. فمناطق الغابات تزال لأغراض الزراعة. ولذلك يزداد تفتت التربة. أما في البلدان التي تعاني أصلا من هشاشة الموارد الحراجية، فإن دمار الغابات بفعل الأعاصير الحلزونية أمر خطير. ولا توجد غير قلة من العمليات السليمة في تنمية الغابات أو تحريجها.

الموارد المائية: يرتبط تيسر الموارد المائية مباشرة بأنماط استغلال الأرض وباستخدام الموارد الأرضية. وقد أدى القصور في إدارة مناطق مستجمعات المياه وإزالة الغابات إلى تدفق المياه دون ضابط، وبالتالي إلى دمار مساحات أرضية بسبب كثرة تعاقب الفيضانات والجفـــاف خـــلال موسمـــي

المطر والجفاف. والاختلاف واسع بين مقدار تيسر الموارد المائية والازدياد المستمر في الاقبال على المياه من جراء سرعة التحضر، والصناعات الجديدة، والتغير في أسلوب المعيشة، واتساع توزيع شبكات المياه. وقد أصبح ميزان العرض والطلب متأزما في جزر أتول. ذلك أن مخزونات المياه العذبة عرضة للتلوث من الفضلات الصناعية والزراعية، والكيماويات، وارتفاع منسوب مياه البحر. كما أن ضغط السكان واتساع السياحة وانخفاض سقوط المطر في العقود الأخيرة أدى إلى الإفراط في استغلال المياه الجوفية وإلى تسرب مياه البحر، مما زاد من تضاؤل كمية المياه وجودتها.

التربة والرمال والحصى: تعاني التربة الداخلية من ازدياد استنزاف المغذيات، وغير ذلك من أشكال التدهور نتيجة الإفراط في استغلال الأرض المتاحة وقصور أساليب حفظ الأرض وإدارتها. ولم تتكيف نظم زراعة المحاصيل مع الظروف الجديدة. وأهم المعادن الموجودة في جميع البلدان الجزرية أو الصغيرة النامية هي الرمال والمواد المجمعة المستخدمة في البناء وردم الأراضي. ويتجاوز الطلب الإمدادات التقليدية في المناطق، ويسبب ضررا للبيئة.

٢ - وهناك كثير من العوامل والعلاقات السببية التي تؤثر في إدارة الموارد الأرضية. وقد أدى تزايد الإقبال على الدخل النقدي إلى زيادة إنتاج المحاصيل النقدية من أجل تصديرها، وإلى تنمية غير سليمة في السياحة. أما في الزراعة فكان هذا يعني زيادة المناطق المزروعة، وزيادة ميكنة نظم الإنتاج. ومما زاد من سوء الضغط على الأراضي في بعض هذه البلدان تكثيف الإنتاج الحيواني، لا سيما في مجمعات الإنتاج ذات المردود العالي التي تعتمد على العلف المركز. وساهمت أساليب الزراعة غير المستدامة في إزالة الغابات؛ وفي تغير أنماط زرع المحاصيل، مما أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي في المناطق الخلوية؛ وفقدان خصوبة التربة؛ وتلوث التربة والمياه العذبة والموارد الساحلية في اتجاه المجرى من جراء الكيماويات الزراعية. كما أن سياسة حيازة الأراضي وغيرها من قضايا السياسة العامة تؤثر بشكل حاسم في إدارة الأراضي، مثلما يؤثر فيها تكاثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل التجارة، وتأثير الأسواق الخارجية، والممارسات التقليدية والثقافية، والعوامل الديمقراطية. وقلما توجد لدى البلدان الجزرية الصغيرة النامية كوادر واسعة ثابتة من المهنيين الخبراء. ولهذا فإنها تعاني من نقص المعلومات عن الموارد الأرضية والصكوك المناسبة، وعن أفضل الممارسات والتكنولوجيات لتنفيذ خياراتها في الاستغلال المستدام للأرض، واتخاذ قرارات عليمة في السياسة العامة.

٣ - كما يمكن أن تحد عوامل أخرى من القرارات الوطنية والقدرة على إدارة الموارد الأرضية بشكل مستدام، منها نقص القدرة المؤسسية على التفاوض السليم مع الشركات الأجنبية على استغلال الموارد الطبيعية. وأحيانا كانت المشاريع السيئة التخطيط التي يمولها المانحون تقوم على اعتبارات اقتصادية بحتة لا تراعي ظروف البيئة المحلية والأولويات الوطنية، ونتيجة لسياسات غير سليمة في الحراجة

والسياحة. وقد أدت كثرة التدهور والاستنزاف إلى دفع المجتمعات إلى أن تبدأ تركيز اهتمامها على تنفيذ الإدارة المستدامة لمواردها الباقية.

ثانيا - الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه القضايا

٤ - الجهود جارية للتصدى للقضايا الأساسية التي حددها كبار المعنيين بالأمر في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ومنهم وكالات دولية وحكومات وطنية؛ ومنظمات دولية ووطنية ومحلية غير حكومية؛ ومجتمعات البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وقد نجحت الجهود الإقليمية، بتأييد من مختلف المعنيين بالأمر، في تنسيق الحاجات الجماعية، وفي تدفق الاستراتيجيات والمعلومات. وترد أدناه بعض الأمثلة على جهود التصدى لهذه القضايا الأساسية.

ألف - نظم الإعلام، وتكامل تخطيط وإدارة الأرض

٥ - قام البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية لمنطقة البحر الكاريبي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة بتمويل مشاريع في عدة بلدان جزرية صغيرة نامية للأغراض التالية: رسم صكوك السياسة العامة؛ وإجراء تقييمات في الأثر البيئي؛ وإعداد مبادئ توجيهية ومشاريع قوانين لمختلف جوانب تخطيط وإدارة استخدام الأرض؛ وتعزيز المؤسسات؛ وإجراء دراسات وتقييمات للموارد؛ وإدارة مستجمعات المياه والمناطق المحمية.

٦ - وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) هذه البلدان الجزرية الموجودة في منطقة البحر الكاريبي على تنمية وتوسيع نظم المعلومات الجغرافية المحوسبة. وجرى تقييم الحاجات الإقليمية للتدريب، ووضع برنامج للمساعدة. وكانت من نتائج اجتماع وزاري أقيم في بربادوس عام ١٩٩٥ إنشاء فرقة عمل تتألف من بربادوس وجامايكا وسان فنسنت وجزر غرينادين، ووحدة إدارة الموارد الطبيعية بمنظمة بلدان شرقي الكاريبي، والموئل، من أجل بدء العمل في إقامة قاعدة بيانات إقليمية منسقة. كما اتخذت تدابير لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات وطنيا في كثير من البلدان، بدعم ومساعدة من الموئل والبرنامج الإنمائي. ومن بين هذه المؤسسات مبادرات برنامج التعاون التقني، والزمالات، والتدريب خلال العمل.

٧ - وقامت وحدة إدارة الموارد الطبيعية التابعة لمنظمة بلدان الكاريبي الشرقية بتوعية الحكومات الوطنية بمنطقة شرقي الكاريبي بمفهوم إدارة النظم الجزرية. ويعترف هذا النهج بضرورة اتباع نهج جامع في استخدام الموارد الجزرية، ويحاول القضاء على الحدود بين القطاعات وإنشاء جهاز متعدد القطاعات والتخصصات يستطيع الربط بين ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، وتنظيمات المجتمعات المحلية، عند عملية اتخاذ القرارات.

٨ - وتشجع منظمة الأغذية والزراعة اتخاذ نهج أحسن لإدارة الموارد الأرضية يقوم على التجارب الناجحة وعلى الممارسات الحالية التي وضعتها مؤسسات أخرى. ويركز هذا النهج على تكامل الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية في عملية استغلال الأرض، ويشدد على ضرورة الإشراك النشط لجميع المعنيين بالأمر في عملية اتخاذ القرارات. ومع أن هذا النهج لم يوضع بالتحديد من أجل البلدان الجزرية الصغيرة النامية، فإنه يناسبها كثيرا. ووضعت مبادئ توجيهية وإطارات منها مبادئ توجيهية هيكلية ومؤسسية لإدارة الموارد الطبيعية في القرن الحادي والعشرين، ودليل لتنفيذ إدارة الموارد الطبيعية سيصدر قريبا (انظر الإطار ٢).

الإطار ٢: تكامل تخطيط وإدارة استخدام الأراضي: برنامج عملي لإدارة الأراضي وتخطيط استخدام الأراضي (منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٦)

- إنشاء فرقة عمل وطنية تتألف من خبراء فنيين يتناولون مختلف المشاكل ولهم سلطة اتخاذ القرارات والإجراءات القانونية. وقد أظهرت الخبرة صعوبة تشكيل هذا الفريق. ويمكن عمليا تكوين فرقة العمل هذه من كبار صانعي القرارات (الذين لا يملكون عموما الخبرة التقنية اللازمة) بمعاونة من أفرقة تقنية مخصصة لقضايا محددة.

- توعية كافة مستويات المجتمع بضرورة زيادة الإنتاج مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو إثارة مناقشة حول هذه القضايا، للحصول على تغذية عكسية من خبرة القاعدة الشعبية، وللتوعية العامة بأن الحكومات لا تستطيع أن تحل كل نزاع محلي.

- إيجاد قاعدة بيانات وطنية تضم معلومات عن الأبعاد العمرانية والاقتصادية والقانونية لعملية تخطيط وإدارة استخدام الأراضي.

- تحديد إمكانيات الموارد الطبيعية وما بها من قيود خاصة، من أجل الخروج بمجموعة واسعة من التصورات الممكنة عن استخدام الأرض في الأغراض الزراعية وغير الزراعية.

- تهيئة المعلومات إلى مستخدمي الأراضي (من الأعلى فنازلا) والتماس تغذية عكسية منهم عن أهدافهم وتطلعاتهم وأولوياتهم (من الأسفل فصاعدا). ونظرا لكثرة صعوبة إجراء مناقشات مع جميع الأفراد المعنيين بالأمر، يمكن تنظيم هذا التبادل في الرأي بإيجاد محافل للتفاوض والنقاش. وهذا يستدعي إشراك فئات محددة معنية بإدارة الموارد المحلية، واشتراك الرؤساء المحليين، والمنظمات غير الحكومية العاملة على مستوى القرية، والمخططين.

- رصد حاجات المجتمعات المحلية من الإنتاج والحفظ، وتحديد القيود التي تواجهها. ويجب البت في العمل المطلوب بالتفاوض. ولدى المجتمعات المحلية في العادة حلول جاهزة ولكنها تفتقر إلى الوسائل والدعم التقني اللازم لتنفيذها.

- وضع خطط لإدارة الأرض تقوم على الأهداف الطويلة الأجل للحكومات والوكالات والمعنيين بالأمر. وعلى الخطة أن تطرح الأعمال اللازمة، وأن تحدد مسؤوليات ومدى إشراك مختلف الأطراف، وأن تضع القواعد الأساسية. وينبغي في إجراءات المتابعة أن ترصد تطبيق الخطة، لكي تضمن اتباع القواعد، وتقيّم مدى ضرورة تعديل الخطة.

- تهيئة الموظفين والوسائل اللازمة لتنفيذ الخطط، وسن تشريعات مساعدة. ويمكن إنفاذ إدارة الخطط والقواعد بجزاءات اجتماعية.

٩ - وقد اكتمل في غرينادا مشروع محدد لمساعدة صانعي القرارات ومستغلي الأراضي في تخطيط الموارد الأرضية المستدامة وإدارتها على مستوى البلد والنجوع. وفي المشروع عنصر حاسم هو وضع نظام وطني لحوسبة نظام إصلاح الأراضي لزيادة فاعلية تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية، وأيضا لمواجهة حاجات وكالات متعددة. وجرى هذا بإنشاء نظام للمعلومات الجغرافية، وبوضع قاعدة بيانات شاملة عالية المستوى (انظر الإطار ٣). وأقيمت في غرينادا حلقات عمل لنظم تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها ومعلوماتها في بلدان منطقة الكاريبي، وأدت إلى وضع نظام لتقسيم الأراضي الزراعية والبيئية، ومبادئ توجيهية لتخطيط استغلال الأرض. وبذلت جهود مماثلة في ترينيداد وتوباغو وسانت لوسيا وبليز. ووزعت برامج إعلامية وتجارية للحاسوب (من مشروع إيكوكروب - ١ التابع لقاعدة بيانات خصائص التربة بمنظمة الأغذية والزراعة) على مؤسسات في فيجي وتونغا وفانواتو معنية بتحديد خصائص استغلال الأراضي وتصنيفها.

الإطار ٣: غرينادا: نظام معلومات الموارد الأرضية (الفاو، ١٩٩٤)

غرينادا شديدة الاعتماد على الزراعة، لأن ٩٠ في المائة من حصائل صادراتها تأتي من هذا المصدر. واستراتيجية الحكومات في التنمية الزراعية هي تحسين إنتاجية محاصيل التصدير التقليدية، مع تنويع محاصيل غير تقليدية للتصدير، ومن أجل دمج الصناعات الزراعية في صلب القطاع السياحي الآخذ في الاتساع. و ٧٧ في المائة من مساحة الأراضي في غرينادا منحدرات يتجاوز مقدار ميلها ٢٠ درجة. و ٣٣ في المائة فقط من تربتها عميقة، ويمكن اعتبارها حسنة الصرف وخالية من عوائق الزراعة. أما التربة الباقية فهي جبلية أو تعاني من مشاكل موسمية في الصرف. والأهداف الرئيسية من المشروع هي إيجاد أساس تقني لدعم التنمية الرشيدة، وحفظ نظم معلومات الموارد الطبيعية للبلد.

ونظام معلومات الموارد الأرضية لغرينادا نظام محوسب يرمي إلى مساعدة صانعي القرارات ومستغلي الأراضي في تخطيط وإدارة الموارد الأرضية على مستوى البلد والنجوع. وقد قامت بإنشاء هذا النظام شعبة استغلال الأراضي التابعة لوزارة الزراعة والأراضي والمساحة، بالتعاون مع منظمة الفاو. وهو يخدم طائفة واسعة من المنتفعين، منهم المخططون والباحثون ومديرو الموارد الطبيعية والمديرون الزراعيون. ولهذا النظام أربعة عناصر وثيقة التفاعل لكي تخلق النواتج المطلوبة، ألا وهي: (أ) قاعدة بيانات مفهرسة جغرافيا بها عناصر بيانات لتحليل الموارد الأرضية؛ (ب) ونماذج لتحليل البيانات الموجودة في قاعدة البيانات؛ (ج) ومعدات وبرامج للحاسوب لتجهيز النماذج والبيانات؛ (د) وموظفون متدربون لتشغيل هذا النظام.

وفي قاعدة بيانات هذا النظام معلومات عن المناخ الزراعي، وأنوع التربة والتضاريس، وعلوم المياه، واستغلال الأراضي وغلافها الأخضر، والمناطق المحمية، والطبوغرافيا، واحتياجات البيئة من النبات، ونظم إنتاج المحاصيل، ونظم الإنتاج الحراجي. وأسفر ذلك عن نظام مناسب للمستعملين وسهل التحديث، ويمكن استخدامه لإيجاد تقييمات سريعة لاستدامة الأراضي، ولتقييمات الأثر البيئي، ولتقييمات حالات تدهور الأراضي، وللاستخدام الأمثل للأرض، وتخطيطها وإدارة مواردها الطبيعية.

١٠ - وقد سجل المعهد الدولي للبيئة والتنمية نهجا استراتيجيا لتنمية الجزيرة، اعتمادا على خبرته الذاتية وخبرات البنك الدولي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة.

باء - نظم الزراعة وإدارة التربة

١١ - يمكن أن يساعد نهج النظام الزراعي في التنمية على تحسين إمكانية التخطيط والتحليل عند تحديد ووضع وتنفيذ طرق لتحسين الإنتاجية، بالتالي فإنه يساعد على رفاه المعنيين بالزراعة بأسلوب

منصف ومستدام. وتعمل الفاو حاليا مع معهد البحوث والتدريب الإرشادي على الزراعة بجامعة منطقة جنوب المحيط الهادئ في ساموا على تنفيذ دورات تدريبية على هذا النهج، وإنتاج مواد خاصة بالإقليم في مجال التدريب والإرشاد. وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ سبعة بلدان منتسبة إلى هذا المشروع هي جزر كوك، وفيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وتونغا، وجزر سليمان، وفانواتو وساموا. ومن النواتج المستهدفة إعداد مقدمة لوضع نظم الزراعة في منطقة جنوبي المحيط الهادئ، ودراسة نهج النظام الزراعي في تنمية الزراعة المستدامة في جنوب المحيط الهادئ، وهناك توصيات تدعو إلى تحويل النهج الزراعي في التنمية إلى مؤسسات تدخل في صلب البرنامج الوطني، وإلى زيادة التوعية بهذا النهج، وتدريب المعنيين بالإرشاد الزراعي على منهجيته. وهذه التوصيات عناصر متكاملة من المشروع.

١٢ - ونُفذت برامج لاستدامة وتثبيت التربة وحفظها ضمن إطار أوسع هو حماية وتعزيز البيئة الجزرية الهشة في مناطق مختارة من البلدان الجزرية النامية الصغيرة. وقد أقيم في جامايكا برنامج لمكافحة تفتت التربة، كما انتهى في ساموا إعداد مبادرة عنوانها "نظرة عامة عالمية على تكنولوجيات حفظ الطبيعة". ووضِع في بربادوس برنامج إنمائي لتثبيت وحفظ الأراضي القابلة للزراعة الموجودة في منطقة اسكتلندا التي تتميز بقلة مساحتها وشدة حساسيتها للتفتت، مع إنعاش الزراعة في المنطقة عموما. وجرت جهود للتدريب ولتعزيز قدرة الموارد البشرية داخل وحدة محلية لحفظ التربة. وأدى هذا العمل إلى مشروع عنوانه "إطار عمل جديد لمراقبة إدارة الأراضي والتصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتسم بفعالية حفظ الطبيعة". وأقيمت في ساموا حلقة عمل دون إقليمية برعاية شبكة المعلومات الإنمائية الاستشارية في مجال الأسمدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، تناولت التسميد السليم بيئيا في جزر المحيط الهادئ.

١٣ - وقد تبنت بلدان جزرية كثيرة في المحيط الهادئ مشروعا بعنوان "إطار عمل لحفظ الأراضي في آسيا والجنوب الهادئ". ومن المتعاونين فيه شبكة أراضي المحيط الهادئ التابعة للمجلس الدولي لموارد وإدارة التربة، والبرنامج الزراعي لمنطقة المحيط الهادئ الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وأمكن من خلال شبكة أراضي المحيط الهادئ تناول قضايا تتعلق بالأراضي السحيقة الانحدار، وكثافة استغلال الأرض في فيجي وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو وساموا. ويسعى هذا العمل إلى تقييم مدى مشاكل تدهور الأراضي ووضع تكنولوجيات مقبولة في الزراعة المستدامة تقوم على النظم الحالية والدراية التقنية المحلية.

جيم - الحراجة

١٤ - جرت عدة مبادرات وطنية وإقليمية بدعم واشتراك من دوائر مانحة منها وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة في مجال الحراجة المستدامة. وأمكن التعاون مع البرنامج الإنمائي والفاو عقد اجتماع إقليمي في بربادوس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لمناقشة استراتيجية تدعم وضع سياسات وطنية للحراجة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي. وأسفر هذا الاجتماع عن بدء العمل في وضع هذه السياسات في عدد من بلدان الكاريبي هذه، بدعم تقني من الفاو. كما يدعم برنامج بناء القدرات الحراجية

وبرنامج الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الكوارث مبادرات لوضع خطط عمل وطنية للحراجة. وقد اعتمدت مؤخرا لجنة تنمية قدرات أعمال القرن ٢١ التابعة للبرنامج الإنمائي مشروعا في جامايكا. وتجمع مشاريع إدارة مستجمعات المياه وتعليم حفظها (الإطار ٤) بين نظم زراعة الحفظ وممارسات الحراجة الزراعية عند تناولها لمسألة الترابط بين النواحي المتعلقة بأعلى المجرى المائي وأسفله.

١٥ - وقد أتيحت مساعدة مالية وخدمات تقنية استشارية لدعم الفريق العامل المعني بالحراجة الزراعية لمنطقة المحيط الهادئ، من أجل تسجيل ثروة الدراية والخبرة الأهلية والتقنية المتصلة بهذه النظم. وهناك مجموعة أدوات إعلامية في شؤون الحراجة الزراعية جرى إعدادها في حلقة عمل إقليمية تشاركية في فيجي عام ١٩٩٧ من أجل العاملين في خدمات الإرشاد، وسوف تنشر باعتبارها جهدا مشتركا بين جهات منها المجلس الدولي لموارد وإدارة التربة التابع للفاو، واليونسكو، و ٦٠ شخصا معنيين بالموارد الوطنية.

الإطار ٤ - إدارة مستجمعات المياه وتعليم حفظها في ساموا (الفاو، ١٩٩٤)

هذا المشروع المشترك بين البرنامج الإنمائي والفاو (١٩٩٢-١٩٩٥) ينظر إلى الترابط بين إدارة مناطق أعلى المجرى المائي وأسفله في أي مستجمع محدد للمياه. وقد ظهرت هذه الصلة خلال تنفيذ تدابير لحفظ التربة وإدارة مستجمعات المياه، مثل زرع النباتات التي تحفظ الطبيعة، وأساليب الحراجة الزراعية، وزرع الغابات وأشجار الفاكهة من قبل المزارعين، والشبكات الزراعية التي تحفظ الطبيعة، وبرامج الإرشاد والتعليم الموجهة لمختلف الفئات المستهدفة. كما وضع نظام للرصد لزيادة تفهم مدى أثر إدارة المنطقة أعلى المجرى على كمية ونوعية المياه وغيرها من الموارد في منطقة أسفل المجرى. وقد أدى تدمير الغطاء الأخضر بفعل الأعاصير المدارية المستمرة إلى تسارع تفتت التربة والانهيالات الأرضية، وما تركه ذلك من أثر مباشر على مستجمعات المياه وإنتاج الزراعة، وإمدادات المياه، وتوريد الطاقة الكهربائية، وتكوين البرك البحرية والشعاب. ويعتبر إنعاش مناطق أعلى المجرى وإشراك السكان المحليين في حفظ مناطق أسفل المجرى عناصر متكاملة في المشروع. والهدف هو تسهيل حفظ النبات والحيوان، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمقيمين في مناطق مستجمعات المياه.

دال - الموارد المائية

١٦ - تناولت أنشطة الفاو في فيجي مكافحة ترسب الطمي والحد من الفيضانات، وكذلك إدارة مستجمعات المياه، وتحسين الأنهار. وأدت أنشطة إزالة الطمي في قيعان الأنهار الرئيسية في فيجي إلى تحسين أراض كانت سيئة الصرف وقليلة الاستغلال، وإلى وضع برنامج للتنمية الزراعية على مساحة ٣٠٠ ٦ هكتار في منطقة التشعب المركزي. وتلاه مشروع حدد الأسباب الرئيسية للتفتت وارتفاع ترسب الطمي

في نهر ريوا، ووضع برنامجا مفصلا يجمع بين الجوانب القانونية ومكافحة الفيضان، وضبط النهر، وممارسات مناسبة لإدارة الأرض من أجل التنمية المستدامة للأراضي الزراعية. كما وضعت الفاو مشروعا لزيادة الإنتاج الغذائي والتوسع في الأراضي المزروعة، بتقليل أخطار الفيضان، وتحسين إمكانيات الصرف في الأنهار الكبرى. وجرى التكليف بوضع تقييم تقني لموارد المياه في شباط/فبراير ١٩٩٧ من أجل التعرف على خيارات تقنية لإدخال مشاريع للري الإضافي ومراقبة المياه على نطاق ضيق منخفض التكاليف في صلب مواقع إنتاج المحاصيل البعلية بواسطة برنامج خاص للأمن الغذائي في بابوا غينيا الجديدة. وهذا المشروع متعدد التخصصات، كما أنه يقوم بتحليل العوائق الاجتماعية الاقتصادية.

هاء - حماية المناطق الطبيعية وإدارة المناطق الساحلية

١٧ - بدأ عدد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في وضع برامج مبتكرة لإنقاذ غاباتها وشعابها المرجانية. وما زال باستطاعة الشعوب الجزرية عند استخدام هذه البرامج استغلال غاباتها وشعابها بوصفها مصدرا تقليديا للغذاء والأسماك ومنتجات الأخشاب المتجددة، والحصاد المستدام في الغالبية الساحقة من أنواع النباتات الموجودة في الغابات باستثناء الأشجار. وقررت بعض هذه البلدان الجزرية مثل سانت كيتس ونيفيس وأروبا توسيع مناطقها المحمية.

١٨ - وفي عام ١٩٩٧، انتهت الفاو من مشروع وثيقة تقرر نشرها عام ١٩٩٨ بعنوان "الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية". وهي تنطبق إلى حد كبير على البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وتغطي القضايا والمنظورات وعمليات السياسة والتخطيط التي تخص الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، كما أنها تغطي مسائل أخص هي الوثائق الاستشارية التي تتناول دمج الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في صلب عملية إدارة المناطق الساحلية وفض المنازعات في نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

واو - التشارك في البحوث والتنمية

١٩ - هناك برنامج تموله وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية يجمع بين الجامعات والبرامج الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمزارعين في الرأس الأخضر. وأسفر البرنامج عن تغييرات في النظام الوطني للبحوث الزراعية في الرأس الأخضر، وعن إنشاء شبكة من مؤسسات لتخطيط الأبحاث الطويلة الأجل؛ وإنشاء نظام للتشارك في الرصد والتقييم؛ وإقامة تعاون بين المؤسسات، وتنفيذ البحوث المتداخلة التخصصات؛ وإقامة صلات بالمزارعين والخدمات الإرشادية؛ وإجراء بحوث داخل المزارع.

زاي - الكوارث الطبيعية

٢٠ - هناك اعتبار هام يجب مراعاته عند استغلال الموارد الأرضية هو تحديد مدى تأثر مناطق معينة من الأرض بالكوارث الطبيعية. وخلال الفترة المستعرضة، قامت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومكتب التأهب للكوارث في جامايكا بواحدة من أولى محاولات رسم خرائط للأخطار الطبيعية في منطقة الكاريبي. واستطاعت منظمة البلدان الأمريكية بدعم مالي من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إجراء تقييم لأخطار الانهيالات الأرضية في منطقة منظمة دول منطقة الكاريبي الشرقية، وهي تواصل تقييمها لأخطار هبوب العواصف الساحلية مع المعهد الكاريبي للأرصاد الجوية. وقد أخذت حكومة جامايكا مؤخرا تتبع مبادئ توجيهية للتخطيط واستغلال أراضي تدعو إلى وضع أنظمة خاصة لتقسيم المناطق.

٢١ - وتعمل وكالة الاستجابة الطارئة للكوارث في منطقة الكاريبي ومنظمة الأغذية والزراعة مع دول شرقي الكاريبي لوضع تفاصيل استراتيجيات وطنية وإقليمية للتأهب لكوارث الأعاصير الحلزونية وتخفيف أثرها في الزراعة، والحراجة ومصائد الأسماك. ومن مقوماتها مراجعة عملية إدارة المعلومات في القطاع، ووضع خطط عمل للتأهب وتخفيف الأعاصير في كل قطاع، وتثقيف الجماهير وتوعيتها.

حاء - تخطيط العمران وتنميته

٢٢ - جرى اتباع عدة مبادرات وطنية وإقليمية بدعم من وكالات منها الموئل/ البرنامج الإنمائي، ومنظمة الدول الأمريكية. وأمكن تقديم مساعدة تقنية إلى وحدات التخطيط العمراني من أجل إعداد خطط العمران المادي، وتعزيز المؤسسات بواسطة تدريب الموظفين وتهيئة معدات لنظام المعلومات الجغرافية. ومن هذه المبادرات إعداد قوانين ومبادئ توجيهية للبناء، ومعايير للتخطيط والهياكل الأساسية، وتشريعات للتخطيط العمراني، وخطط وطنية للتنمية العمرانية، وسياسات الإسكان وإدارة الأراضي.

ثالثا - استنتاجات وتوصيات للعمل مستقبلا

ألف - على المستوى القطري

٢٣ - من الجهود الحاسمة لتحسين تناول الموارد الأرضية ضرورة تحسين الأهداف من استغلال الأراضي، وخيارات استغلال الأرض، والتعاوض بين أوجه استغلالها؛ والحاجة إلى تعاون بين المؤسسات وتنسيق بين الوزارات؛ وضرورة تنفيذ نظام لفض المنازعات حول الأرض؛ واستغلال التكنولوجيات كأساس لاتخاذ قرارات بشأن استغلال الأراضي.

٢٤ - أما من حيث المؤسسات، فالحاجة تدعو إلى اتخاذ نهج مشترك بين القطاعات يتناول القضايا المعقدة للموارد الأرضية حيثما لا وجود له. وهذا يستدعي اتباع عملية متكاملة في التخطيط، مع زيادة

التعاون بين الحكومة وجميع الجهات غير الحكومية المعنية بالأمر، من أجل استغلال الميزة النسبية لكل منها إلى أقصى حد.

٢٥ - وقد وضعت المؤسسات المعنية من داخل الأمم المتحدة وخارجها أدوات ونهج وتقنيات ومبادئ توجيهية كثيرة يمكن أن تفيد البلدان الجزرية النامية الصغيرة في التصدي لقضايا الموارد الأرضية. وعدة أشكال منها موضع الاستخدام أو التجربة حاليا في هذه البلدان. بيد أن الحاجة تدعو إلى التدريب على استخدام هذه الأدوات والنهج والمبادئ التوجيهية وتحويلها إلى مؤسسات في جميع هذه البلدان الجزرية.

٢٦ - ينبغي تشجيع حفظ الموارد الطبيعية كثيرا بإنعاش المواقف التقليدية ونظم القيم، وبتوعية الناس بالطابع المحدود والهش لهذه الموارد في ظروفنا الحالية، خصوصا في البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

باء - على المستوى الإقليمي

٢٧ - يجب وضع آليات تعزز شبكات الاتصال المقامة، وأيضا إقامة الشبكات التي ما زالت لازمة. ونظرا لتعقد وتنوع مهمة إدارة الموارد الطبيعية، والصعوبات والأعباء المالية المرتبطة بإيجاد المطلوب من فرق المهنيين من مختلف التخصصات في كل بلد، يمكن التفكير في إنشاء جهاز إقليمي مناسب داخل إحدى المنظمات الإقليمية الموجودة. وهذا الجهاز يهيئ خدمات إدارة الموارد لحكومات الجزر الصغيرة، ويتيح المهارات والخبرات التي قد يصعب كثيرا بناؤها وطنيا، ويسهل نقل وتقاسم المعلومات التقنية ونتائج البحوث.

٢٨ - وينبغي تشجيع التنسيق الفعال للإجراءات الرامية إلى اتباع نهج متكامل في تخطيط وإدارة الموارد الأرضية بين المؤسسات الإقليمية ومنها الجامعات والبرامج أو المبادرات الدولية ذات الصلة، في جميع مناطق البلدان الجزرية الصغيرة النامية التي لم تنفذ فيها هذه الإجراءات حتى الآن.

٢٩ - وقد أصدر اجتماع لوزراء منطقة الكاريبي عقد مؤخرا وتناول برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي (بربادوس، ١٩٩٧) توصيات محددة في مجال الموارد الأرضية (انظر الإطار ٥). ومن المفيد اتخاذ توصيات مماثلة تتعلق بكل منطقة من المناطق الأخرى.

الإطار ٥: طريق التقدم: حصيلة الاجتماع الوزاري لمنطقة البحر الكاريبي بشأن برنامج العمل للتنمية المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي (بربادوس، ١٠ - ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)

أوصى الاجتماع في الفصل الخاص بالموارد الأرضية من تقريره بما يلي:

(أ) تشجيع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على مواصلة وتوسيع المساعدة لمكتب برنامج المستوطنات البشرية في منطقة الكاريبي، بالتعاون مع شركاء آخرين. وسيدعم هذا المكتب عناصر في برنامج العمل المذكور، ويقيم صلات للتعاون في تنفيذ خطة عمل المستوطنات البشرية في منطقة الكاريبي. وكانت خطة العمل قبل ذلك موضع نظر الوزراء المسؤولين عن الإسكان والمستوطنات البشرية. وفي هذا الإطار، سيقدم الموئل دعما إضافيا من أجل زيادة تيسير المأوى في المستوطنات البشرية، وجعله في متناول الناس، وضمان جودته البيئية، وفقا للفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) تشجيع جهود البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي لزيادة تحسين المستوطنات البشرية والمعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالمعلومات البيئية، التي تعزز أيضا إدخال وتوسيع نظم محوسبة للمعلومات الطبوغرافية بحيث ترشد اتخاذ قرارات في السياسة العامة للتنمية المستدامة؛

(ج) ضرورة وضع خطط شاملة لاستغلال الأراضي تعترف بفلسفة إدارة النظم الجزرية، وتبدي اهتماما خاصا بأنشطة تطور البشرية خصوصا في الزراعة والمستوطنات والصناعة، وأثرها في الموارد الساحلية والبحرية، ومستلزمات حفظ التنوع البيولوجي؛

(د) دعم عمليات التقييم ورسم الخرائط للمناطق الخطرة بشكل منهجي، وإدخال هذه المعلومات في أنظمة استغلال الأراضي ومعايير البناء، لضمان سلامة السكان، والثقة بالهياكل الأساسية، واستدامة استغلال الأراضي؛

(هـ) النظر في إمكانية دمج سياسات الحراجة الوطنية في صلب إطارات أكبر تتناول إدارة الموارد الطبيعية على المستوى الوطني؛

(و) استقصاء إمكانية تشجيع برنامج الغابات المطيرة في أيوكراما (غيانا) باعتباره نموذجا للسياسات السليمة في استغلال الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية وطنيا وإقليميا ودوليا؛

(ز) الحرص على اتباع نهج وطني وإقليمي للتكامل بين البرامج والمشاريع والسياسات وما يتصل بها في مجال المستوطنات البشرية واستغلال الأراضي والحد من الكوارث، حسب الاقتضاء؛

(ح) دعم تنمية نظام تسجيل الأرض وإصدار صكوك ملكيتها في كافة المنطقة، ودراسة إمكانية استخدام نظم فض المنازعات حول الأراضي إلى جانب المحاكم الموجودة، وتحسين تدريب المحامين، لا سيما الرسامون القانونيين على إصدار صكوك ملكية الأراضي وما يتعلق بها من قضايا، وإقامة سجلات الكترونية للوثائق القانونية (بدلا من سجلات الدفاتر) ووضع إطارات تشريعية وتنظيمية لسياسة تكنولوجيا الإعلام، وفض المنازعات الإدارية، وحيازة الأراضي وتوزيعها وطنيا؛

(ط) الدعوة إلى دعم ما يتصل بذلك من مبادرات للمعلومات المتكاملة الموجودة في قاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي مركز التنمية الإقليمية (بالأمم المتحدة) على المستوى الدولي؛ وفي جامعة جزر الهند الغربية، واتحاد نظام المعلومات الجغرافية في ترينيداد وتوباغو، ووحدة تنظيم الموارد الطبيعية بمنظمة دول منطقة الكاريبي الشرقية على المستوى الإقليمي.

جيم - على المستوى الدولي

٣٠ - ومن واجب الوكالات والمنظمات الدولية تحسين التنسيق بين جهودها لمساعدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية؛ والمساعدة في تعزيز ودعم الإطارات الإقليمية؛ وتسهيل تبني وتنفيذ عمليات مناسبة للتخطيط المتكامل للموارد الطبيعية كسبيل لضمان استدامة استغلالها؛ وتقديم المساعدة التقنية لدعم نظم المعلومات لزيادة فعالية اتخاذ القرارات في مجال الموارد الأرضية، وكذلك تقييم وتنقيح التشريعات الوطنية عند اللزوم، وتنفيذ برامج ملائمة للتدريب، وتسهيل استخدام قواعد البيانات في عمليات التخطيط والإدارة المتكاملين لاستغلال الأراضي.

- - - - -